



البنك المركزي العراقي من الاستقرار النقدي الى الاستقرار المالي وتعزيز التنمية

(1947-2017)

علي محسن اسماعيل العلق
محافظ البنك المركزي العراقي
رئيس مجلس الادارة
رئيس مجلس مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب

المراحل التاريخية للبنك المركزي : الوظائف والسياسات

• العهد الأول : (1947-1987)

• التأسيس والسياسة النقدية التقليدية

□ تأسس البنك المركزي بعد الغاء مجلس العملة العراقي الذي تأسس في بريطانيا عام 1931 لغرض اصدار العملة .

□ الزام البنك المركزي بالاحتفاظ بغطاء العملة الاجنبية بنسبة 100% من العملة المحلية .

□ في عام 1955 تم التحول من ربط العملة العراقية بالباون الاسترليني الى الدولار الامريكي بسعر 2.80 دولار لكل دينار .

□ في عام 1964 امتت الحكومة العراقية كافة المصارف وشركات التأمين .



البنك المركزي العراقي



• العهد الثاني : (1990-2003)

• هيمنة السياسة المالية وفقدان البنك دوره :

- ☐ تحديات خطيرة وتدخلات الحكومة في عمل البنك ابان حرب الخليج .
- ☐ فقدان الاستقلالية .
- ☐ استخدام البنك المركزي العراقي لتمويل ماكينة الحرب عبر الاصدار النقدي .
- ☐ الاستنزاف الكلي لاحتياطيات البنك المركزي .
- ☐ انهيار سعر صرف الدينار و الدينار العراقي (3000 دينار مقابل الدولار) ووصول التضخم الى 3 مراتب .
- ☐ فقدان البنك المركزي دوره في تحقيق الاستقرار العام للأسعار بسبب التضخم الجامح.



• العهد الثالث : (2004-2014)

- حصول البنك المركزي على استقلالية بموجب قانونه الجديد وتحقيق الاستقرار العام للأسعار :

- ☐ نظام سياسي جديد يؤسس لاقتصاد السوق القائم على المنافسة .
- ☐ القانون الجديد للبنك حضر تدخل الحكومة في عمل البنك بضمنه حضر اقراض الحكومة.
- ☐ استخدام البنك المركزي سعر الفائدة (وصل الى اكثر من 20%) ومزاد العملة الاجنبية للحد من التضخم .





• العهد الرابع الجديد : (2015)

□ التوجه نحو اهداف الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي بدأت سنة 2015 :

" تتضمن الاهداف الرئيسية للبنك تحقيق الاستقرار في الاسعار المحلية والعمل على الحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على اساس التنافس في السوق ويعمل البنك تماشيا مع الاهداف السالفة الذكر على تعزيز التنمية واثاحة فرص العمل وتحقيق الرخاء في العراق " *1

□ رؤية العهد الجديد :

- يركز البنك المركزي العراقي (في عهده الجديد) على قضايا الاقتصاد الكلي , الاستقرار النقدي واستقرار الاسعار وعلى تحقيق الاهداف الكلية من خلال المحافظة على الاستقرار المالي ونظام المدفوعات , والنظام المصرفي وعمل النظام المالي بانسيابية على نطاق واسع .



البنك المركزي العراقي



• العهد الرابع الجديد : (2015 ومستمر)

• التحول من الاستقرار النقدي الى الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي :

□ في سنة 2015 بدأ البنك المركزي بعهد جديد برؤية جديدة , انتقل فيها من التركيز على هدف او بعد واحد هو الاستقرار النقدي الى مؤسسة ذات ابعاد متعددة الاهداف والمهام استجابة للتطورات والتحديات التي شهدتها الصيرفة المركزية في دول العالم , ومن اجل التحول من بنك يعمل في بيئة وادوات القرن العشرين الى بيئة وادوات القرن الواحد والعشرين .

أعمدة الرؤية الجديدة للعهد الجديد

الرؤية والرسالة

تغيير ثقافة المؤسسة

حيوية المنظمة

الشراكات الدولية

قوى عاملة مختصة ومؤهلة

بنى تحتية متطورة لتكنولوجيا
المعلومات

خطة استراتيجية



البنك المركزي العراقي



التحول نحو هدف الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي الى جانب الهدف التقليدي للسياسة النقدية (الاستقرار النقدي)



البنك المركزي العراقي



" ما نعرفه هو انه من اجل اداء اقتصادي جيد وفعال لابد ان يكون التضخم بمستوى منخفض ومستقر
تحافظ عليه السلطة النقدية , بالتأكيد الان نعرف بان هذا خطأ, حيث ان الضرر الذي تحدثه الازمات المالية
اعظم بكثير من الضرر الذي يمكن ان يحدث من تفشي التضخم " *1

* جوزيف ستيغليتز، اليورو. 2016، صفحة 147



البنك المركزي العراقي



الوظائف الجديدة : الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي

1. الاستقرار المالي .
2. حماية النظام المالي .
3. تحفيز النمو الاقتصادي .



البنك المركزي العراقي



أولا : الاستقرار المالي

- أ- قطاع مالي ومصرفي امن ورصين .
- ب- احتواء الازمة المالية .



" الاستقرار المالي هي الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادر على اداء مقنع لوظائفه الثلاث ,
الاول: النظام المالي يسهل بكفاءة وانسيابية تخصيص الموارد من المدخرين الى المستثمرين ,

الثاني: النظرة المستقبلية للمخاطر المالية وانها تدار بشكل جيد ,

الثالث: النظام المالي قادر بشكل مريح , ان لم يكن بانسيابية احتواء المفاجات والصدمات الاقتصادية . " 1*

1*النمو الاقتصادي للاستقرار المالي ودور القانون , دوجلاس ارنر , جامعة كامبريدج , 2007, صفحة 135



البنك المركزي العراقي



- " وجود قطاع مصرفي سليم وفعال وكفؤ يعد اساسيا تماما لدعم التطور المالي والنمو الاقتصادي ,
ووجود قطاع مصرفي غير سليم يمكن ان يقود الى مخاطر مالية نظامية وانهيار اقتصادي " *

*2النمو الاقتصادي للاستقرار المالي ودور القانون , دوجلاس ارنر , جامعة كامبريدج , 2007, صفحة 225



اعمدة الاستقرار المالي

الاستقرار المالي (القطاع المصرفي)

ادارة مخاطر
رصينة

حماية المستهلكين
والودائع

نظام مدفوعات
وتسويات رصين

(ضد جرائم المالية)
نزاهة القطاع

ادارة مخاطر رصينة

حوكمة مؤسسية
جيدة

اطار للمعلومات المالية
(المحاسبة والتدقيق)

شبكة السلامة المالية



البنك المركزي العراقي



في الصفحات الآتية تجد منجزات البنك المركزي العراقي المتعلقة بأعمدة الاستقرار المالي أعلاه خلال الفترة 2015-2017 ولأول مرة



أ-الاستقرار المالي (قطاع مالي رصين وامن)

❖ تحفيز ودعم المصارف الخاصة وفتح حسابات لمؤسسات الدولة في المصارف الخاصة

للايداع الحكومي الاعتمادات المستندية

❖ الارتقاء بنظام المدفوعات من خلال انشاء المقسم الوطني والبنى التحتية المتكاملة

لانظمة الدفع بالتجزئة ومنح رخص ل9 شركات دفع الكتروني

❖ تاسيس وحدة حماية العملاء وشركة ضمان الودائع

❖ تاسيس مجلس المدفوعات الوطني

❖ تاسيس وحدتي الاستقرار المالي وادارة المخاطر



البنك المركزي العراقي



- ❖ ربط النظام المالي في اقليم كردستان مع البنك المركزي العراقي (الغاء فرعي البنك المركزي في اربيل وسليمانية المرتبطتان بوزارة مالية الاقليم وتأسيس فرعين جديدين يرتبطان بالبنك المركزي العراقي)
- ❖ تحفيز الرقابة المشددة , الافصاح , الحكومة المؤيعة للقطاع المدني



• تحفيز الشمول المالي ويتضمن :

1. إعداد إستراتيجية الشمول المالي .
2. تأسيس شركة ضمان الودائع .
3. ايداع رواتب الموظفين في حسابات تفتح لهم في المصارف العامة والخاصة .
4. تطوير نظام المدفوعات وتضمنه الدفع عن طريق الهاتف الجوال .
5. تأسيس المكتب الوطني للاستعلام الائتماني .



❖ المساهمة في تطوير سوق المال .

❖ تشكيل لجنة تنسيق دائمة بين البنك المركزي ووزارة المالية لتنسيق السياستين المالية والنقدية.

❖ التحول من النظام المحاسبي الحالي الى تطبيق معايير المحاسبة الدولية لاعداد التقارير المالية والزام كافة المصارف بتطبيقها بالاستعانة بمكاتب التدقيق الدولية.

❖ الحصول على العضوية الكاملة في مجلس الخدمات الاسلامي .



البنك المركزي العراقي



- ❖ تسهيل تأسيس مصارف اسلامية (10 مصارف لحد الان) .
- ❖ تأسيس حساب باسم البنك المركزي العراقي في مركز الايداع في سوق الاوراق المالية لتسهيل تداول السندات الوطنية .
- ❖ تحفيز سوق الاوراق المالية الثانوية عن طريق شراء تطبيق (نظام المتاجرة) .
- ❖ تعزيز الرقابة الاستباقية على سيولة المصارف من خلال تطبيق "نسبة تغطية السيولة , ونسبة صافي التمويل المستقر " لأول مرة .
- ❖ دعم وتحفيز تطبيق معايير وممارسات نظام ادارة استمرارية الاعمال من خلال اصدار التعليمات طبقا للمعايير الصادرة من معهد المملكة المتحدة لاستمرارية الاعمال ومبادئ لجنة بازل 111.
- ❖ - وضع اليات فعالة لتعزيز انظمة الحفظ المركزي والتسوية والعمل على التوفيق بين نظام مقاصة وتسوية عمليات تداول الاوراق المالية مع انظمة المدفوعات .





" الخبز والذين يصنعوه في حالة طلب مستمر , رجال الاطفاء يطلبون فقط في حالات الطوارئ , الذين يصنعون السياسة المالية مثل الخبازين , يراقبون باستمرار الاقتصاد الكلي والحالة النقدية التي يجب ان تكون عليه دائما .

يعتبر خبراء الاستقرار المالي بمثابة رجال اطفاء , يتأكدون من عمل اجهزة الاطفاء واجهزة الانذار والجدران ومعدات القطع , وان كافة الضوابط المتعلقة بالحرائق مطبقة »

*1 ريتشارد برالي، نظرة شاملة الاستقرار المالي و البنك المركزي 2001. صفحة 16



ب- احتواء العجز المالي

- احتواء الازمة المالية في السنتين الاخيريتين .
- السماح للمصارف باستخدام 50% من احتياطياتها لدى البنك المركزي لشراء حوالات خزنية (بلغت اكثر من 4 ترليون دينار) .
- اقتراح وتطوير خطة لدفع مستحقات المقاولين والمجهزين والمزارعين المتراكمة ويجري دفعها الان بموجب سندات ينظمها البنك المركزي .
- يلعب البنك المركزي دورا اساسيا في تنفيذ برنامج الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي للحصول على قروض وتسهيلات دولية .
- دعم خطة الاصلاح والانضباط المالي لحفظ استقرار الاقتصاد الكلي .
- تطبيق نظام حساب الخزينة الواحد بالتنسيق مع وزارة المالية .



ثانيا- حماية القطاع المالي من الجرائم المالية وغسل الاموال .

- اعداد استراتيجية وطنية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب .
- فرض الامتثال لقواعد مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب (ضوابط ولوائح , انظمة , موارد) .
- تفعيل وتقوية دائرة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ومنحها الاستقلال وبموازنة مستقلة (لأول مرة تحال قضايا بجرائم غسل الاموال وتمويل الارهاب الى القضاء) .
- تعزيز التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات مع شركاء دوليين .
- تطبيق برامج وانظمة وسياسات واجراءات لضبط ومراقبة حركة العملة الاجنبية (الدولار).





ثالثاً: تحفيز النمو الاقتصادي

- اطلاق مبادرة هي الاكبر في تاريخ العراق (بمبلغ 5 مليار دولار) لاقرض المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتحفيز القطاع الحقيقي .
- تاسيس وحدة لدعم ومراقبة التمويل الاصغر .
- مراجعة وتحديث التشريعات ذات العلاقة .
- العمل على انشاء صندوق نقد استثماري بمشاركة كافة المصارف .
- منح المصارف حرية تحديد الفائدة .



من اجل الاستجابة الى الوظائف والمهام الجديدة للبنك المركزي تم
بناء هيكل تنظيمي جديد للبنك, ومما تضمنه ما يأتي :

• تأسيس تشكيلات جديدة

✓ - وحدة الاستقرار المالي

✓ - وحدة التنبؤات الاقتصادية

✓ - وحدة ادارة المخاطر

✓ - وحدة الامتثال

✓ - وحدة ادارة الجودة الشاملة

• تطوير الهيكل التنظيمي للدوائر والتشكيلات القائمة .

• تطبيق برنامج نقل المعرفة بالتنسيق مع شركاء دوليين



البنك المركزي العراقي



استمرار البنك المركزي في تطبيق سياسته النقدية :

- الاستمرار بتحقيق هدف السياسة النقدية في الحفاظ على قيمة الدينار العراقي.
- الحفاظ على ربط الدينار العراقي بالدولار الامريكي بما يدعم الاستقرار الاقتصادي وميزان المدفوعات .
- نجاح البنك المركزي في الحفاظ على مستوى الكفاية الاحتياطية من العملة الاجنبية رغم الظروف وتحديات الانخفاض الكبير في الموارد الدولارية بسبب انخفاض اسعار النفط .

